جامعة الملك سعود
كلية الآداب
مجلة الآداب
ردمد (ورقي): ٣٦٢٠-١٠١٨
ردمد (النشر الإلكتروني): ٨٣٣٩-١٦٥٨

King Saud University
College of Arts
Journal of Arts
ISSN (Paper):1018-3620
ISSN (Electronic):1658-8339

مجلة الآداب، مج (٣٣)، ع (١)، ص ص ٣-١٨، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠٢١م/ ١٤٤٢هـ)
Journal of Arts, Vol. 33 (1), pp 3-18, © King Saud University, Riyadh (2021 /1442H.)

مبدأ الجهد الأقلّ في العربية: أنماطه وأغراضه التّداولية في كتاب سيبويه

البندري بنت عبد العزيز العجلان
أستاذ النحو والصرف، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

أمل بنت محمد الشقير
باحثة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الملك سعود

(قدم للنشر في٢٢/ ٤/ ١٤٤٢هـ، وقبل للنشر في ٢٨/ ٦ / ١٤٤٢هـ)

الكلمات المفتاحية: الجهد الأقل، الاقتصاد اللغوي، تنميط الاقتصاد اللغوي، التخفيف.

ملخص البحث: النفْسُ البشريةُ تجنَح إلى الخِفَّةِ والسهولةِ في كلِّ شؤونها الاجتماعية، ومنها الرشاقةُ اللفظيةُ في تخاطبِها، وأدّى هذا إلى ظهورِ ما يُعرَف بالجهدِ الأقلّ على أنه مبدأ من قوانينِ اللغات، فيسعى هذا البحثُ إلى تقريبِ مفهومِه المؤطّرِ بالمسلكِ اللغويِّ الذي يؤدّي الغرضَ المرومَ بأدنى جُهدٍ عِلاجيٍّ حالَ التخاطب، ويوطّئُ لأقسامه ببيانِ موقعِ هذا المبدأ في الدرسِ اللغويِّ قديمًا وحديثًا، ففي التراثِ اللغويِّ مرتبطٌ بنظرية التعليل (علة التخفيف)، وفي الدراساتِ الحديثةِ مقترنٌ ببحثِ تطوُّرِ اللغاتِ وخصائصِها. وسيقومُ هذا البحثُ بالكشفِ عن طاقةِ هذا المبدأ وخاصِّيتِه في توجيهِ أنماطِ الاقتصادِ اللغويِّ المستنبطةِ من مركزيّةِ النحاة (كتابِ سيبويه)، وكان مدارُ تلك الأنماطِ على أربعةِ معاييرَ: المعيارِ الصوتيِّ، والمعيارِ الطوليِّ، والمعيارِ الاستعماليِّ، والمعيارِ الذهنيِّ. وسيُتبَع ذلك بإبرازُ أغراضِه بمقاربةٍ تداوليةٍ بوساطة انتقاءِ النماذجِ من (الكتاب) بالمعيارِ الاستعماليّ، مكيّفةً بأبعادِ معالجةِ سيبويه لها، ومرجعُ تلك التآويلِ التداوليةِ إلى مبدَأي (التكميلِ) و(التوسيعِ)، متضامّةً بالقرائنِ السياقيةِ الحاليةِ غيرِ اللسانيةِ الموجِّهةِ لتحديدِ قَصديةِ المتكلِّم.

The Principle of Least Effort in Arabic: Its Patterns and Deliberative Purposes in Sibawayh

Al Bandri Abdulaziz Alajlan
Professor of Grammar and Morphology, Arabic Language and Literature Department, College of Arts, Princess Noura Bint Abdul Rahman University

Amal Mohammed Al-Shukair
PhD Researcher of Linguistics, Arabic Language Department, Faculty of Arts, King Saud University

(Received: 22/4/1442 H, Accepted for publication 28/6/1442 H)

Keywords: Least Effort, Linguistic Reduction, Linguistic Economy.

Abstract. Humans tend to feasibility and convenience in dealing with their social affairs including adopting elegance and simplicity of discourse. This tendency has led to the development of a principle known as the Principle of Least Effort as one of the rules of languages. This study seeks to approach this concept in terms of the linguistic behaviour that achieves the desired aim with the least processing effort in discourse. The study introduces this principle in past and current scholarship. While in ancient scholarship, the Principle of Least Effort was related to the reasoning theory (mitigation reason), in the modern studies it is found to be paired with the research on language evolution and properties. This research will explore the capacity of this principle and its property in directing the linguistic economy patterns educed from the grammarians' reference (Sibwayah's al-Kitab "The book"). These patterns centre around four criteria: phonetic, temporal, usage, and cognitive. The discussion will be followed by an explanation of the purposes of the principle through a pragmatic approach and by selecting instances from The Book in terms of the usage criterion as informed by the way Sibwayah treated it. Such pragmatic interpretations are attributed to the principles of complementarity and elaboration coupled with the current non-linguistic clues that aim at determining the speaker's intention.

مقدمة

إنَّ لِلّغة مقاصدَ لإحكامها وتداولها، ولأنَّ النفسَ تجنَحُ إلى الخفة والسهولة كان هذا المقصدُ ضابطًا لقوانينها مؤهِّلًا لانتشارها والتخاطب بها، فجاء هذا المبدأ The Principle of Least Effort (مبدأ الجهد الأقل) محرِّرًا إيَّاها من نُتوء ثِقَلها وتأزُّمها، وقد وقع الاختيار على هذا الموضوع ليلقى الضوء عليه في هذا البحث؛ لاختلاف أنماط هذا المبدأ وتداخلها في كتاب سيبويه، والحاجة إلى تمييز خصائصها، وللتعرّف إلى الأبعاد التداولية لهذا المبدأ من خلال (كتاب سيبويه) الذي يمثِّل النموذجَ النحويَّ الأول.

وبما أنَّ (مبدأ الجهد الأقل) في كتابه متناثرُ المواضع، ولم يُتنبه إلى أغراض هذا المبدأ التداولية فيه على قلّةِ مَن تناول التداوليات عنده، مع اختلاف تنميطه وقلة ترشيح النهج التداولي في معالجة المبدأ نفسِه، فهذا البحث سيجيب عن الأسئلة الآتية: ما مظاهر مبدأ الجهد الأقل في (الكتاب)؟ كيف تكيَّفت الظواهر اللغوية الاقتصادية معه في مادّة سيبويه؟ ما أغراضه التداولية المستظهَرة في (الكتاب)؟

وثمة دراسة سابقة قد يُظَنُّ أنها تقترب من هذا البحث في التنظير والتوظيف، لمجرَّد التقارب في العنوان (عسيري، ظاهرة الجهد الأقل في اللغة العربية دراسة تطبيقية، ص ٢٣٨-٢٦١)، وهو في الواقع يختلف عنها في تحديدنا الموضوع بالعنوان الفرعي، فلم تتناول تلك الدراسة أنماط الجهد الأقل في كتاب سيبويه ولا أغراضه التداولية فيه، بل بحثت ظاهرة الجهد الأقل في المستوى الصوتي والنحوي والبلاغي بإبانة بعض مظاهرها في هذه المستويات الثلاثة، بالتطبيق على بعض شواهد القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب.

وأما هذا البحث فيهدف إلى تجذير المبدأ في التراث النحوي وتكييفه بأبعاد معالجة سيبويه له، واستنباط أنماط إعماله في مركزيّةِ النحاة (كتابِ سيبويه)، وإبراز أغراضه التداولية في (الكتاب) ودوره الوظيفي في المجال التداولي بالرَّبط بآفاق تفعيل سيبويه له على المستوى التركيبي.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في إبراز إسهام الفكر النحوي العربي التراثي – ممثلا في الكتاب لسيبويه – في معالجة قضايا لغوية تلامس ما يتناوله الدرس اللغوي المعاصر، وذلك بتتبع أنماط مبدأ الجهد الأقل واستظهار بعده التداولي في (الكتاب)، وهذا ما سيؤدي إلى بيان ملامحه في المنوال النحوي القديم وتجليات امتداده، نتيجةً لتقارب اللغات من جهة والدراسات اللغوية من جهة أخرى في تطبيق هذا المبدأ.

وقد اتبعَت هذه الدراسة وَفق مقتضيات البحث المنهج الوصفيَّ التحليليَّ في عرض مفهوم مبدأ الجهد الأقل وموقعه من البحث اللغوي، وفي استنتاج صوره وارتياضها بتكشيف تأهيله التداولي، واقتضت طبيعة الموضوعِ أن يقع تقسيم البحث في تمهيد ومبحثين، يُخصَّص التمهيد للحديث عن تحرير مضمون مبدأ الجهد الأقل في الظاهرة اللسانية، وعن ملامحه الدراسية في جهود القدماء والمحدَثين، وسيتناول المبحث الأول أنماطه في (الكتاب) تنظيرًا وتطبيقًا، وأما المبحث الثاني فسيتناول مراميه التداولية على ضوء ما جاء في (الكتاب) تنظيرًا وتطبيقًا، وبعد ذلك تأتي الخاتمةُ مُذيَّلةً بأهم نتائج البحث وتوصياتِه.

تمهيد: مبدأ الجهد الأقل (مفهومه، وموقعه من الدرس اللغوي):

تعددت إطلاقات هذا المبدأ في الدراسات الغربية، ومن تلك المصطلحات التي أطلقت عليه: "(النشاط الأقل: موبرتيوس، ١٧٥٠)، (قانون الاقتصاد: ويتني، ١٨٧٨)، (اقتصاد اللغة: مارتينيه، ١٩٦٠)، (اقتصاد الجهد: ويتني، ١٨٧٨)، (الميل إلى التخفيف: ويتني، ١٨٧٨)، (والميل نحو الملاءمة: دو كورتيني، ١٩٧٤). واستخدم بوريسما (١٩٩٨) مصطلح الجهد الأدنى، في حين أطلق عليه بوسمان (١٩٩٦) اسم قانون الجهد الأقل" (Kul، ٢٠٠٧، ص ١٥).

وقد اهتم اللسانيون منذ القدم بالاقتصاد اللغوي، فظهرت أبحاث وتحقيقات تدرس ميل الإنسان إلى تخيُّر القليل من المفردات والسهل من الأصوات للتعبير عن المعاني، ففسروا مختلف الظواهر اللغوية التي نتجت عن هذا المبدأ، واستخدموا مصطلحات مختلفة للإشارة لهذا المفهوم كما تقدم، وظهرت نظريات متعددة حوله أثبتت وجوده بكونه جزءًا من السلوك الإنساني العام، وعرفت بداية ذلك بما نشره اللساني الأمريكي William Whitney ويليام ويتني الذي كتب عن (قانون الاقتصاد) أو (اقتصاد الجهد) وناقش

تطبيقاته اللغوية في مجال اكتساب اللغة إذ يرى أن "بعض الأصوات يصعب التقاطها وإعادة إنتاجها أكثر من غيرها" (Whitney، 1877، ص 125). ولذلك يلاحظ أن الطفل يكتسب الأصوات التي تتطلب جهدًا أقلَّ أولًا (مثل الصوائت)، حيث لا تتطلب جهدًا أكثرَ من إخراج الهواء، في حين أنه يكتسب الأصوات الاحتكاكية والانفجارية لاحقًا، وذلك أنها تتطلب جهدًا عضليًّا، وكذلك يؤدي هذا المبدأ دورًا مهمًّا في تغيير اللغة وتحولها صوتيًّا، ويتمثل ذلك تحديدًا في الإدغام إذ يرى أنه "عملية يمكن تفسيرها بصورة كاملة نتيجةً للميل نحو الاقتصاد، وقد يتم من جرَّائها فقد فئات كاملة من الأصوات من لغة أو يتم تحويلها إلى أصوات أخرى" (المرجع السابق، ص 126). واستشهد ويتني بالإدغام نموذجًا تطبيقيًّا لمبدأ الجهد الأقل، يؤكد Bohumil Trnka بوميل ترنكا (١٩٣٦) أنَّ عملية الإدغام نفسها تتم وَفق قانون الجهد الأقل إذ إنَّ "الأصوات المتمايزة بارتباط واحد فقط لا تتحد أبدًا في نفس الوحدة الصَّرفية " (Trnka، ١٩٨٢، ص ١١٣)، فالأصوات الأسنانية اللثوية (ت، د) لا تدغم معًا؛ لأن تمايزها يكون فقط بمعيار واحد، إذ تقع في الموضع نفسه ويفرق بينها معيار واحد هو الجهر، ويلاحظ ويتني أن هذا الميل للاقتصاد اللغوي لا يقع عمدًا حيث لا يوجد متحدث أو جماعة من المتحدثين يقولون: إن هذه الكلمة طويلة جدًّا فلنقتضبها، أو أن هذا المركَّب الصوتي عسر جدًّا فلنخففه؛ لأن ذلك يتعارض مع ما تعورف عليه في التاريخ الماضي للكلام والتداول الحالي له (ص ١٢٩)، فما يحدث إذًا هو ميل طبيعي وجزء من السلوك البشري العام.

وفي نهايات العقد الخامس من القرن الماضي عندما نشر George Zipfجورج زيف كتابه (السلوك الإنساني ومبدأ الجهد الأقل) اتخذ المفهوم مصطلحًا أكثر شيوعًا وتداولًا، ولقي تحقيقًا أكثر ودراسة أوسع في اللغة وفي مناحي الحياة الأخرى وهو مصطلح (مبدأ الجهد الأقل).حيث يرى زيف (١٩٤٩) أنه يتعين على كل شخص في سياق حياته اليومية أن يتحرك إلى حدٍّ ما في بيئته، وأن هذه الحركة تتم بوساطة مسارات على أن حياته لا تقتصر عليها؛ لأن الفرد وإن كان ساكنا فهنالك طاقة من نوع ما في جسده تؤدي نشاطًا محدَّدًا، وتميل هذه الحركة دائما "لاتِّباع مبدأ أساسي واحد؛ ولأجل مصطلح أفضل نسميه مبدأ الجهد الأقل" (ص ١). ويمضي في حديثه ذاكرًا أن هذا المبدأ يحكم هيكل الفرد وكيانه بصورة كاملة وسلوكه اليومي وكيفية معالجته للمشكلات، فكل فرد يسعى لبذل أقل جهد لحل المشكلات اليومية التي تواجهه، ويعني بذلك الجهد العضلي والذهني على حدٍّ سواء، ويركز زيف في كتابه على اللغة من كونها سلوكًا إنسانيًّا فريدًا وعلى تطبيقات هذا المبدأ عليها، فيستشهد بما يسميه (اقتصاد الكلام) ويصنفه إلى نوعين: (اقتصاد المتكلم) و(اقتصاد المستمع)، ويعني بالأول القدر من المفردات التي يجِّد المتكلم استخدامها ليعبر عن معنى ما، حيث يلجأ المتكلم غالبًا إلى الاقتصار على أقل الكلمات الممكنة للتعبير عن المعنى، وأما الآخر وهو المستمع فإنه يسعى لبذل أقل جهد ممكن لفهم المراد، وقد اتسع مبدأ زيف ليشمل نمطًا رياضيًّا ملاحظًا في تكرار استخدام المفردات وترددها، وإذا قام شخص ما بترتيب الكلمات المستخدمة في لغة ما وفق تكرار استخدامها، فسيجد وفق مبدأ زيف (١٩٧٢) أن عدد تكرار الكلمات في أي رتبة يساوي نصف عددها في الرتبة السابقة، فعدد مرات استخدام كلمات الرتبة الثانية يساوي نصف عدد مرات استخدام كلمات الرتبة الأولى وهكذا، ولم يوسع زيف تطبيقات هذا المبدأ في المجال الصوتي والمعجمي فحسب، بل تعداه إلى جوانب أخرى من السلوك الإنساني غير اللغوي؛ ليؤكد أن هذا المبدأ إنما يمثِّل جانبًا أصيلًا من الطبيعة البشرية،ويشير Andre Martinetأندريه مارتينيه للأثر الكبير لهذا المبدأ على اللغة، ويعدُّه أحد العوامل التي تفسر كيفية تحور اللغات وسبب تغيرها، إذ يعزو ذلك لسببين: "أولاً: متطلبات الاتصال أيْ ضرورة أن ينقل المتحدث رسالته، وثانيًا: مبدأ الجهد الأقل مما يجعله يقصر إنتاجه من الطاقة الذهنية والبدنية إلى الحدِّ الأدنى" (Martinet، ١٩٦٢، ص ١٣٩).

ويرى Laurence Horn لورانس هورن (١٩٨٤) أن ما اقترحه زيف ومارتينيه (مبدأ الجهد الأقل ومتطلبات الاتصال) لهما دور آخر في اللغة حيث يقول: "هاتان القوتان المضادتان – والتفاعل بينهما – مسؤولان إلى حدٍّ كبير عن توليد مبادئ المحادثة ومخطط الاستدلال التداولي المشتق منها" (Horn، ١٩٨٤، ص ١١ – ١٢)، وبذلك يؤسس

هورن لقواعد الاتصال والمحادثة مفهومًا جديدًا يقوم أساسه على ميل المتحدث لتقليل الجهد النطقي. ومن النظريات المرتبطة بمبدأ الجهد الأقل ذات البعد التداولي المشابه لما أشار إليه ما أورده Boersma بويرسما (١٩٩٨) في دور تقليل الجهد النطقي وتعظيم التباين الصوتي، حيث إن هذا المبدأ يحدد العمليات والهياكل الصوتية التي تمنحه تلقائيًّا وضعها الصوتي الوظيفي. وتبعًا لما ذكره بويرسما (١٩٩٨) "لا يتم تنظيم أنظمة الصوت بشكل مباشر وفقًا لمبادئ تعظيم التباين الصوتي وتقليل الجهد الحركي، ولكن استعاضةً عنها تنظم وَفق تقليل الارتباك الإدراكي الذي يتضمن حتمًا التباين الصوتي والتصنيف، وتقليل جهد الإنتاج الذي يتضمن الجهد الحركي والتنسيق" (ص ٤٦٢)، وبذلك يكون بويرسما في معالجته دور الجهد الأقل في التشكيل الصوتي للتركيبات اللغوية، قد تناول البعد التداولي أيضًا حين ناقش جهد المتكلم للتعبير عن المعنى وجهد المتلقي لفهم المراد، وقد لا يتأتى هذا التوافق دائمًا بين مراد المتكلم في بذل جهد أقل وتحقيقه للغرض من الخطاب، تبين ذلك Robyn Carston روبين كارستون (٢٠٠٥) بقولها: "في الحقيقة أن المتحدثين يفضِّلون غالبًا توفير الجهد العقلي والبدني على أنفسهم، لكن هذا التفضيل عادةً يكون متفاعلًا مع أهداف أخرى" (ص ٢٧٧). فقد يلجأ المتحدث لتجنب جرح مشاعر المستمع فيتحدث بطريقة ملتوية، وقد ينوي استعراض مفرداته أو يريد تشتيت انتباه المستمع عن شيء آخر، وذلك ما يجعله يبذل جهدًا أكبرَ وطاقة أكثر في المحادثة. وبذا يكون الجهد الأقل متداخلًا مع عوامل أخرى تحكم العملية التداولية.

يبرز مما سبق أن مفهوم الجهد الأقل قديم وأن له مصطلحات مختلفة، لكنها تعود إلى مفهوم متفق عليه وهو أنه مبدأ أساسي من السلوك الإنساني يظهر جليًّا في استعمال اللغة في أبعادها الصوتية والتركيبية والتداولية.

وبما أن الرشاقة اللفظية سمة من سمات اللغات الحيّة النامية، فالعربية ليست بمنأًى عن ذلك الوصف الذي يُعرَف (بالجهد الأقل) المتّسم بالتكثيف والاقتضاب والاقتصاد في الجهد النطقي، واللغة تتطبّع بسجايا قومها، ومما استدلّ به ابن جِنّي على رقّة العرب مع رَثاثةِ هيئتِهم، أنهم يُمتدَحون بالبساطة والرشاقة، ويَذمّون ضدّها (ابن جني، د. ت، ١/ ٨٠)، فلم تكن لغة العرب غليظة المنطق مستثقلة، بل هي رقيقة الحواشي جانحة إلى الاستخفاف. إنَّ مبدأ الجهد الأقل الذي يلحق أنظمةَ اللغات الصوتية والصيغية والتركيبية، قد قصدت إليه العرب في خطابها إن كان مؤدّيًا للغرض المروم؛ لخفة مؤنته ولُطف عمله.

والنحاة الأوائل كانت لهم تعبيرات للإبانة عن هذا المبدأ غير ما تعورف عليه في الدراسات اللسانية الحديثة كالاقتصاد اللغوي، أو الاقتصاد في الجهود، أو مبدأ الجهد الأقل، أو مبدأ التيسير والتسهيل (قباوة، ٢٠٠١، ص ٣٠) ، فمن عبارات سيبويه في بيان أغراض الجهد العضلي، إنما فعلت العرب ذلك أو نطقته هكذا: "تخفيفًا على اللسان" (سيبويه، ١٩٨٨، ٢/ ١٦٠)، أو "استخفافًا واختصارًا" (المرجع السابق، ١/ ١٠٣)، أو "كرهوا أن يفرُّوا إلى ما هو أثقلُ ممَّا هم فيه" (المرجع السابق، ٣/ ٣٤٩)، أو "لما كان يثقل عليهم أن يكونوا في حال تسفُّل ثم يصعدون ألسنتهم" (المرجع السابق، ٤/ ١٣٠) ، وهذه الألفاظ ترجع في مجملها إلى مدلول السهولة والقِصَر والقصد والتخفيف، ومبدأ الجهد الأقل يستوعبها جميعها.

مفهومه:

يقصد بمفهوم الجهد الأقل في الدراسات الغربية: "أن كل فرد يتبنى مسارًا للعمل يتضمن إنفاق أقل متوسط ممكن لعمله (حسب التعريف: أقل جهد)" (زيف، ١٩٤٩، ص ٥٤٣).

ومفاد نظريته هذه هو أن تقليل الجهد إلى الحد الأدنى لا يقصد به بذل الجهد الأقل في أي لحظة، بل المعني به في نظريته هو أن بذل معدل متوسط من الجهد طوال الوقت يؤدي إلى تقليله إلى الحد الأدنى (كولماس، ٢٠٠٠، ص ٢٨١).

ومثلما لاقى هذا المصطلح إشكالية في التسمية في الدراسات الغربية والعربية، فقد واجه تغايرًا إزاءَ تحديد مفهومه في أنظار اللغويين العرب المحدَثين، منها أن مبدأ الجهد الأقل: هو إيصال أكبر قدْرٍ ممكنٍ من الأفكار المخزَّنة بأقلّ جهدٍ مُنقَادٍ (غزاوي، ١٩٨١، ص ١٥)، أو بتعبير آخر: الرغبة في إنجاز الاتصال بأقلّ كُلفةٍ في العملية التواصلية (المرجع السابق)، وعرفه بعضهم بقوله: هو "أن يبلغ المتكلم

أكبر عدد ممكن من الفوائد، بأقل كمّية من الجهود الذهنية والعِلاجية لآلة الخطاب" (قباوة، ٢٠٠١، ص ٣١). أو هو: "تقليل اللفظ وضعًا واستعمالًا، بنيةً وتركيبًا، معدولًا به عن أصل، مقصودًا إليه، مع حفظ اللفظ والمعنى جميعًا من الإخلال" (خير الله، ٢٠١٨، ص ٧).

ويمكن من خلال ما كُتب عن هذا المبدأ، أن يؤطّر مفهومه بأنه: مسلك لغوي يؤدّي الغرضَ المقصود بأدنى جهدٍ حال التخاطب.

موقعه من الدرس اللغوي:

موقع هذا المبدأ في منهج الدرس النحوي القديم في (التعليل)، بجنوح العربية إلى الخفة والفرار من الثقل بملاحظة معايير (صوتية واستعمالية وطولية وذهنية) (الملخ، ٢٠٠٠، ص ١٤١- ١٤٣)، ومما دفع النحاة إلى الاحتكام إلى التعليل بنحو هذا، هو نظرتهم في سجية العربية بأنها لغة محكمة البناء، والعرب تكلّمت على سجِيّتها، وآنست مَنازلَ كلامها، وجرت في أذهانها مقاصده، وإن لم يُنقل ذلك عنها (الزجاجي، ١٩٧٩، ص ٦٦). والتعليل هو اجتهاد من النحوي بالتماس الحِكَم والتوجيهات وَفق مؤثرات مختلفة للقاعدة أو الظاهرة المستخلصة من وصف أحوال كلام العرب، قصدَ استيعاب ما يمكن أن يسمّى بنظام اللغة (الملخ، ٢٠٠٠، ص ٩٩).

وعلة سلوك الجهد الأقل تنساق إلى مبدأ لغة العرب بالنظر إلى أبعاده الخارجية التي يمثلها "المتكلم أو المخاطب أو المقام أو العُرف" (النجار، ٢٠١٢، ص ٢٣٦)، ويقوم (مبدأ الجهد الأقل) على ركيزة علة التخفيف التي يكثر دورانها في المنهج التعليلي، والعلل مدار أكثرها على التخفيف ورعاية الفَرق كأمن اللبس (ابن جني، د.ت، ١/ ١٤٥- ١٤٦)، بل يذكر ابن جني أنه إن تعذّر مسلك الاعتلال بشيء يُجنح إلى مجرى التعليل بالاستخفاف وكراهية الاستثقال، فإن المبتغي غرضًا بهذا النهج قد يَبلُغه (المرجع السابق، ١/ ٧٩).

فمطلب (مبدأ الجهد الأقل) متجذّر في الفكر النحوي، وهو ملمح من ملامح التفسير اللغوي المبني على الذوق الاستعمالي للغة، ومن ثَمّ كان من ضوابطهم في قيام هذه العلة لأشياء كثيرة ومردّها إلى: "الجنوح إلى المستخف، والعدول عن المستثقل، وهو أصل الأصول في هذا الحديث" (المرجع السابق، ١/ ١٦٣).

وأما موقع هذا المبدأ في الدرس اللغوي عند المحدثين فمقترن بالبحث عن أسرار اللغة وتطورها، وقد تجسد هذا المبدأ في ظواهر لغوية بمستوياتها المختلفة، وأثبت تأثيره على ناطقي اللغة في إحداث تغيير في العناصر اللغوية بناء على توفير المجهود، وأكّد ذلك ويتني حيث يرى أن كثيرا مما يُكتشف من تطور في اللغات ما هو إلا نموذج لنزوع اللغات نحو التيسير وتوفير المجهود في الأداء النطقي (ويتني، 1877، ص 125- ١٢٦)، وقد عزَا دي سوسير De Saussure سبب التطورات الصوتية التي يُغيّر فيها نطقان بنطق، أو نطق عسر بآخرَ أيسر إلى هذا المبدأ (دي سوسير، ١٩٨٥، ص ٢٢٥- ٢٢٦)، وأشار أيضا إلى أن اللغات تتفاوت في مستويات توفير الجهد، فالألمانية مثلا تجنح إلى الجهد الأعظم أكثر منه إلى الجهد الأقل (المرجع نفسه).

ومن أوائل الدارسين العرب الذين أشادوا بهذا المبدأ أنيس (١٩٦٦) حيث ذكر أنّ المحدَثين لاحظوا أن الاتجاه الشائع في تطور الصيغ نحو التقليصِ والاختزال، إنما تمّ نتيجة نزوع الإنسان في كل شؤونه الاجتماعية – ومنها اللغة- نحو بذل أيسر المجهودات والسّبل (ص ٧٦ – ٧٧)،وجعل من عوامل تطور الأصوات اللغوية توظيف نظرية السهولة التي تنادي بأن الإنسان يميل إلى تلمّس أسهل السبل في نطقه، ونبّه إلى أنّ هذه النظرية قد لا تتساوق مع جميع الحالات التي حصل فيها التطور، بل يُبحث فيها عن سبب آخر سوَّغ فيها هذا التبدُّل، ولا ينقض هذه النظرية خروج بعض الظواهر الصوتية من أخفَّ إلى أثقل، فإن لها تفسيراتٍ أخرى تسوّغها في محيطها اللغوي (أنيس، ١٩٧٥، ص ٢٣٤ – ٢٣٥).

كما أشار عبد التواب (١٩٩٧) إلى هذا المبدأ المتّسم بالسهولة والتيسير في محاولة تفادي اللغات من التراكيب المعقَّدة والأنظمة التي تقتضي مجهودًا عضَليًّا كبيرًا (ص ٧٥)، وذكر أنّ من الظواهر التي تمثّل هذا المبدأ خير تمثيل، ظاهرة (الهمز) في العربية ومحاولة بعض اللهجات القَبَلية التخلّص منها (ص ٧٦)، وممن أشار إلى هذا المبدأ من اللغويين العرب

أيضًا أحمد مختار (١٩٩٧) ذاهبًا إلى أنَّ عملية توفير الجهد أمر نِسبيٌّ (ص٣٧٤-٢٧٥).

أنماط مبدأ الجهد الأقل :

المتتبع لمواضع إحالة سيبويه على هذا المبدأ أو على علة التخفيف ونحوها، يلاحظ أنّ مرجعها إلى مقاييس صوتية واستعمالية وطولية وذهنية (الخطيب، ٢٠٠٦، ١/ ٥٢٨)، وما سلكه في مسيرته الاقتصادية أكبر من أن تحويه هذه الإشارات، لكن بوساطة هذه المعايير يحاول البحث استعراض جملة من أنماط الاستخفاف المدرَجة ضمنَها، إذ كان هذا المسلكُ أرفقَ لتناول المظاهر الاقتصادية المختلفة المختارة من كتاب سيبويه.

المقياس الصوتي

ويتجلى هذا المقياس في حديث سيبويه عن:

– أصوات العربية، وبيان أخفها وأثقلها، سواء أكان في مدارجها أم في صفاتها من التجاور والتقارب والتجافي، وطلب الخفة للجهد العلاجي لما تشكّله هذه الأصوات من ثقل في الأداء أو تعذّر مرتبط بالذوق العربي الذي يكره توالي الأمثال والأضداد ويرتاح لتوالي الأشتات (حسان، ٢٠٠٠، ص ٢١)، فالتحول من الأخف إلى الأثقل فيه رفعة للسان من موضعين متغايرين مستخَفٍّ ومستثقلٍ، ويتطلّب جهدا في الانتقال إلى الاستثقال، وكذلك إذا تماثلت مخارج الأصوات وتتابعت أو تضادّت كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت؛ لكون اللسان يرتفع من موضعين أو مرّتين، أو لأنّ فيه عودًا إلى الموضع المماثل المفارَق من غير مُهلة؛ ولهذا كان من معالجة سيبويه لمظاهر الاقتصاد اللغوي بهذا المعيار في الملامح الآتية:

•**طلب الخفة في الانتقال من حركة خفيفة كالفتحة إلى حركة أثقل منها كالكسرة،** بإلغاء الحركة الثقيلة، وذلك في قول بعض العرب: فَخْذ والأصل فَخِذ، وكَبْد والأصل كَبِد، فكرهوا الانتقال من الخفيف وهو الفتحة إلى الثقيل وهو الكسرة، فسكنوا العين تخفيفًا (سيبويه، ١٩٨٨، ٤/ ١١٤).

•**كراهة توالي الأمثال،** ففي النَّسب إلى (هُدى) عُدِل عن إرجاع الألف المقصورة إلى أصلها اليائي، وقلبت واوًا؛ لئلا تجتمع ثلاث ياءات في آخر الاسم (المرجع السابق، ٣/ ٣٤٢)، وكرهت العرب توالي أربع ياءات في (عَدِيّ) عند النسب، فحذفوا الياء الزائدة، ياء (فَعِيل)، وأبدلوا لام الكلمة واوًا فقالوا: عَدَويّ (المرجع السابق، ٣/ ٣٤٤).

وكراهة توالي الأمثال من دون إدغام، فقد بيّن سيبويه أن العرب تلجأ لإدغام المتماثلين والمتقاربين، وأنهم يكرهون التضعيف ويستثقلونه، لذلك لم يقولوا: ضرَبَّب؛ "وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعبًا عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مهلةٌ، كرهوه وأدغموا، لتكون رفعةً واحدة" (المرجع السابق، ٤/ ٤١٧).

•**الصوتان إذا تقاربا مخرجًا حصل الإدغام؛** لكون ذلك أخفَّ على اللسان إذ يُرفعُ من محلٍّ واحدٍ، ويكون الجهدُ العِلاجي من جهةٍ واحدةٍ (المرجع السابق، ٤/ ١٢٩-٢٣٥).

كذلك يظهر أثر هذا المقياس في حديث اللغويين عن التغيّرات الطارئة على أصل الكلمة كالإعلال والإبدال والإدغام، فهذه الظواهر التي تطرأ على البنى مدارها إلى إعمال مبدأ الجهد الأقل، فهذا سيبويه يفسّر وجه إبدال السين صادًا لمجاورة القاف في نحو (سَبقَت، وصَبقَت، وسَويق، وصَويق)، بالفرار من الثقل الحادث في ألسنة العرب من أن تكون في حال تسفّلٍ ثم تصعّد، فأرادوا أن يكون الجهد العضَلي في حال واحدة – وهي الاستعلاء- تخفيفًا (المرجع السابق، ٤/ ١٣٠)، ومردّ هذا التقريب والإبدال: أن تكون آلة الكلام مستعملةً في ضرب واحد بعملية واحدة (المرجع السابق، ٤/ ٤٦٧، ٤٧٨)، ويعلل لظاهرة إدغام المثلين أنه لما كان الصوتان من مَدرَج متفّقٍ، ثقل أن يُرفع اللسان مرّةً بعد مرّةً من الموضع نفسِه من غير فَصلةٍ زمنية، فأُدغما حتى يكون العملُ اللساني من وجهٍ واحدٍ (المرجع السابق، ٣/ ٥٣٠).

ولم يقتصر سيبويه في التفسير الصوتي على التغييرات التي تطرأ على بنية الكلمة، بل أشار إلى العلاقة الصوتية في تفسير الوجود الكمّي للعلامات الإعرابية، حين تحدَّث عن خفة الفتحة وثقل الكسرة حال الجرّ في الأسماء التي تضارع الفعل المضارع في الوزن، نحو: (أبيَض) الذي على زنة (أذهبُ، وأَعلَمُ)، فأعطيت لتلك الأسماءِ المجرورةِ الفتحةُ لثقلها

لمشابهتها الأفعال[1] (المرجع نفسه). فالخفة تفسّر وجود الحركة نفسِها في أواخر الكلم، بل توجّه كثرتها وقلتها.

مقياس كثرة الاستعمال :

إنّ العرب تجنح فيما كثر دورانه في الكلام إلى التصرّف والتلعّب تخفيفًا (ابن جني، ١٩٩٤، ١/ ١٧٠)، وهذه الظاهرة تخضع أنماطها من الحذف والنحت ونحوهما لمبدأ الجهد الأقل؛ لكثرة جريانها على الألسنة.

واقترنت علة التخفيف في تفسيرات النحاة بشيوع الاستعمال في كثير من الأبواب والمسائل، ويستجيزون فيها ما لا يستجيزون في غيرها (السيوطي، ١٩٨٧، ١/ ٥٧٣)، ويتفاوت هذا التخفيف باختلاف مستويات الكثرة (ابن يعيش، ٢٠٠١، ٥/ ٢٤٩). وقد التجأ النحويون كثيرًا إلى التعليل بهذه الظاهرة السليقية التي قد يكون فيها الحذف اعتباطًا لا يتّكئ على قياس في كثير منها، ومن هذه الضوابط التي وضعها سيبويه في هذا الباب الآتي:

•"لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج" (سيبويه، ١٩٨٨، ٢/ ١٦٣).

•"الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله" (المرجع السابق، ٢/ ١٩٦).

•"العرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره" (المرجع نفسه).

•ما جرى بمنزلة المثل لكثرته في كلام العرب يحذف، وقد بوب له سيبويه بقوله: "هذا باب يُحذَف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثَل"(المرجع السابق، ١/ ٢٨٠)، ومن أمثلة ذلك:

قولهم: (هذا ولا زَعَماتِك)، أي: ولا أتوَهَّم زَعَماتِك.

وقولهم: (كلَّ شيء ولا هذا)، و(كلَّ شيء ولا شتيمةَ حُرّ)، أي: ائت كلَّ شيء ولا ترتكب شتيمةَ حُرّ (المرجع السابق، ١/ ٢٨٠-٢٨١).

وقولهم: لا عليك، أي: لا بأسَ عليك ولا ضررَ عليك (المرجع السابق، ١/ ٢٩٤).

•الحذف في الكلام بسبب كثرة الاستعمال كثير (المرجع السابق، ٤/ ١٢٩)، ومن ذلك:

هل من طعام؟ أي هل من طعام في زمان أو مكان (المرجع نفسه).

حينئذٍ الآن، والمراد: حينئذٍ واسمع إلى الآن (المرجع السابق، ١/ ١٢٣).

وقد يتداخل المقياس الاستعمالي مع الصوتي في توجيهات سيبويه، منها ما أورده في مسألة قلب الواو ياءً إذا اجتمعتا وكانت الأولى منهما ساكنة تقدّمت الواو أو تأخرت نحو: سيّد، وصيّب، وجب الإدغام تخفيفا لكثرة ممرّهما على ألسنتهم؛ لكونهما - وإن كانتا متباعدتين مخرجًا- بمنزلة الأصوات التي تدانت مخارجها، لتشاركهما في المدّ واللين وفي أشياء أخرى (المرجع السابق، ٤/ ٣٦٥؛ والسيرافي، ٢٠٠٨، ٥/ ٢٧٢-٢٧٣).

فقد وظف النحويون هذا المقياس بناءً على ما مالت إليه العرب في كلامها، مراعِين مبدأَ الجهد الأقل القائم على ذوق الناطقين باللغة، وهو منهج حاضر في الفكر النحوي لتفسير النُّظم الصوتية والصرفية والتركيبية، يدفع إليه مبدأ التيسير وكراهية الثقل.

وقد ذهب ابن الحاجب إلى أن الاحتجاج بكثرة الاستعمال غير منضبط لمظاهر الحذف؛ لأنها بحاجة إلى التثبت من نسبية كثرة كل لفظة وقلّتها، وذلك عمل اللغوي لا النحوي (ابن الحاجب، ١٩٨٢، ١/ ٢٢٧)، ونظره هذا متّجه إن كانت هناك علة ظاهرة غير الشيوع، أما إن استعصى التماس العلل في مثل هذه المحذوفات، فحينئذ التعليل بكثرة الاستعمال له وجاهته، استنادًا إلى غرض من أغراض العربية الكبرى وهو (طلب الخفة) المبني على الذوق الصياغي العربي.

(١) لا ينكر وجود مشابهة بين بعض الأسماء والأفعال، وهو تعليل لغوي لفظي، لكن يفترض أن العرب تكلمت بالأفعال أولًا، ثم بالأسماء أو بالأوصاف لاحقًا، وأيضًا وجد من الكلمات ما يشبه وزن الفعل مصروفًا نحو (أرمل)، ومنها ما يمنع من الصرف حينًا ويصرف حينًا نحو (أجدل، أدهم)، ولا يظنُّ أن العربي في بدء عهده باللغة كان يفكر بأصالة الاسم والوصف أو بطروئها، ومفاد ذلك أن هذه العلة في هذا الموضع غير متلبَّبة (يعقوب، ١٩٩٢، ص ٩٨-١٠٢).

المقياس الطولي :

تتنوع الجمل في العربية في بنيتها الشكلية بين الطول والقِصر، وتُعدُّ الجملة قصيرة إذا اكتفت بمكونيها المؤسسين فحسب، وقد تطول من خلال عناصرها العمَد نفسها، وذلك إذا كانت العناصر الإفرادية فيها مكونة من المركَّب الاسمي المفتقر إلى ما بعده لإتمام وظيفته النحوية كالتركيب الإضافي والمصدر المؤول والاسم الموصول، وقد تطول عبر العناصر غير الإسنادية، ومن أشكالها: طول التقييد، وطول التبعية، وطول التعاقب، وطول التعدد، وطول الترتب، وطول الاعتراض. (حماسة، ٢٠٠٣، ص ٥٧ – ٨٣).

والتراكيب إذا طالت بكثرة عناصرها يعتريها الثقل، فإطالة بناء الجملة مؤثر في مرونتها وخفتها، ومن هنا لما كان أسلوب القَسم مستطالًا لاشتماله جملتين (جملة القسم وجوابه)، كثر تخفيفه بحذف إحدى جملتيه أو بعض أجزائهما (سيبويه، ١٩٨٨، ٣/ ٤٩٩، ٥٠٢–٥٠٣؛ وابن مالك، ١٩٨٢، ٢/ ٨٦٠).

ومن ثَمّ لم يغب عن سيبويه التعليل للتخفيف بهذا المعيار في حال استطالة مكونات الجملة، فمن المسائل التي ألمح فيها إلى هذا المقياس:

•حُذفت النون من المثنى والجمع عند الإضافة، كما حذفت من نحو (اللَّذَين والذِين)؛ لطول الكلام (المرجع السابق، ١/ ١٨٦).

•حَذف الفعل في أسلوب التحذير نحو: رأسَك والحائط، كأنه قيل: اتق رأسَك والحائطَ، فلما طالت الجملة بالعطف، حذف الفعل تشبيها (بإياك)؛ لأنه يطول الكلام معها في نحو: إياك والظلمَ، فكأن المفعول الأول بمنزلة (إياك) الذي هو بدل من اللفظ بالفعل نحو: احذر (المرجع السابق، ١/ ٢٧٥). بخلاف لو قيل: رأسَك، كان إظهار الفعل مستحسَنًا؛ لأنه أفرد ولا طولَ فيه (المرجع نفسه).

ومن أهم القوانين التحويلية التي تقوم بتغيير بنية عميقة إلى بنية سطحية قانون الحذف، ويتم بموجبه حذف عنصر أو أكثر من التركيب، ومن ذلك في النحو العربي الحذف في باب التحذير وفي غيره من مواضع الحذف الواردة في الأبواب النحوية (البار، ٢٠١٤، ص٣٦–٣٧)، ويمكن تمثيل ما ذكره سيبويه في أسلوب التحذير بالرسم الآتي:

البنية السطحية: رأسَك والحائطَ.

البنية العميقة: اتق رأسَك والحائطَ.

Ø رأسَك والحائطَ ⟵ بمنزلة= (إياك والظلمَ) = (احذر الظلمَ).

•حَذف التاء من المسند إن كان متقدما على المسند إليه، "نحو قولك: حضَر القاضي امرأة؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلًا من شيء" (المرجع السابق، ٢، ٣٨).

•العرب قد تتجوّز للفرار من الثقل وتعدِل مسلكًا غير مطّرد في مقيس كلامها، وقد بوَّب له سيبويه بقوله: "باب ما كان شاذًّا مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد" (المرجع السابق، ٤/ ٤٨١)، من ذلك: سِتٌّ وأصلها سُدسٌ، وقول بعض العرب: عَلْماء بنو فلان، والمراد: على الماء بنو فلان (المرجع السابق، ١/ ٢١).

ولا ينقض هذا المقياس من أنه ليس لطول الجملة العربية مقدارٌ معينٌ حتى يكون صالحًا للتعليل بالحذف والخفة؛ لأن النحويين أطَّروا المكوَّناتِ العُمَدَ التي تبنى منها الجمل القصيرة، ولا يؤخذ عليهم عدم تحديد مقادير الجمل الطويلة؛ لكونها لا حدَّ لها تتناهى عنده، ولكونهم حددوا العناصر الثانوية (الفضَلات) التي يتم من خلالها استطالة التركيب (حماسة، ٢٠٠٣، ص ٥٧).

المقياس الذهني :

هذا المقياس في مبدأ (الجهد الأقل) غير محتكم إلى معطًى حسِّيٍّ ابتداءً، بل يكون الوجود الخارجي تبعًا للتصوُّر الذهني لخفة مكوَّنات التراكيب وثقلها، فالخفيف من الكلمات ما قلَّت لوازمه والمستثقل ما فشَا فيه ذلك (المهيري، ١٩٩٣، ص ١٢٥–١٢٦).

وإذا كان معيار الخفة والثقل قد يقدّر بمدى المجهود الذهني، فإن النحويين قد ركنوا إليه في تصنيف أقسام الكلمة بالنظر إلى الخفة والثقل، فكان الاسم أخف من الفعل؛ لأن الاسم يدل على الذات أو الحدث مجردا من الدلالة الزمنية،

بخلاف الفعل فإن دلالته مركبة (ابن يعيش، ٢٠٠١، ١/ ١٦٥)، وفرّعوا على ذلك تفريعات منها ما ذكره سيبويه:

•امتناع تنوين الأفعال، لكون التنوين زيادة والفعل موصوف بالثقل فلا يحتمل ما يثقله زيادة (ابن الوراق، ١٩٩٩، ١٥٣). والتنوين -كما يذكر سيبويه- علامة لفظية لتمكن الكلمة في باب الاسمية وعلامة لخفتها، وتركه دلالة لاستثقالها (سيبويه، ١٩٨٨، ١/ ٢٢).

•امتناع بعض الأسماء التنوينَ لمشابهتها الأفعال، نحو الصفات التي على زنة (أفعل) والأعلام التي تماثلها وزنا، فالتنوين مستثقل فيها كما هو مستثقل في الأفعال (المرجع السابق، ٣/ ١٩٣).

وبما أن مبدأي (الخفة والثقل) في هذه المكوّنات التركيبية تعتورها لوازم ومدلولات، كان من مقتضى ذلك عند سيبويه أن يحكم بأنَّ:

•النكرة أخف من المعرفة؛ لأن النكرة أسبقُ وصفًا للكلمة من المعرفة لكونها دالّةً مجرّدةً من الزوائد، ثم يدخل عليها ما تعرّف به فتوصف بأنها معرفة، ولكثرة تصرّف النكرة بالحركات والتنوين، ولاحتمالها التنوين في الموضع الذي لا تأتي فيه الأسماء المعارف مصروفةً كأحمد، وطلحة (المرجع السابق، ١/ ٢٢).

•المفرد أخف من الجمع؛ لأن الواحد في الأسماء أصل ثم يتفرع منه المثنى والجمع بعلامات زوائد، ويستخفّ في المفرد ما يستثقل في الجمع كالتنوين في صيغ منتهى الجموع (المرجع نفسه).

•المذكّر أخف من المؤنث؛ لأن المذكّر أصل خالٍ من العلامةِ، والتأنيث فرع منه (المرجع نفسه).

ونحو هذه الرعاية الذهنية القائمة على رعاية الخفة وكراهية الثقل، له مقتضياته في بناء النموذج النحوي القديم، فهما - أي الخفة والثقل- يقاسان هنا بالجهد الذهني المبذول المتمثّل فيما يتطلّب من المتكلم أن يتحمّله من كُلْفةٍ للتحكّم في مدلول الكلمة المستعملة والإحاطة بلوازمها (المهيري، ١٩٩٣، ص ١٢٧)، ثم يتبعه الجهد العَضلي لما يترتب على إفادة معنى التثنية أو الجمع ونحوهما من زيادات في الكلمة.

ومن خلال هذه الأنماطِ والنماذجِ التعليليةِ عند سيبويه، يتبين أنّ المبادئ التفسيرية في النموذج النحوي الأول تعطي مقوّمات شمولية تحوي شتاتَ ظواهرَ حسب مبدأ متماسكِ العناصرِ (الجهد الأقل)، وتهدف إلى عَقلَنةِ نظام كلام العرب وإدراك أغراضها.

الأغراض التداولية من توظيف مبدأ الجهد الأقل(٢)

تستجلب التداولية حضورها باتصالها بالعملية التواصلية التي تتعالَق فيها اللغة بمستعمليها، وهي أحد المكوّنات التي تتأسس بها نظرية العلامات، فالرموز اللغوية لها ثلاثة أبعاد: البعد التركيبي، والدلالي، والتداولي، وبما أن التداولية ملحقة باللسانيات الوظيفية حيث "تتمثل في جوانب المعنى التي تعتمد على السياق والتي يتم تجريدها بشكل منهجي بعيدًا عن بناء المحتوى أو الشكل المنطقي" (Horn & Ward) (هورن و ورد، ٢٠٠٦، ص ١٢)، كان من أخص معالجاتها البحث في الوظيفة التواصلية التي تتألف من: متكلم، ومخاطب، وكلام منطوق منوط بمعنى مباشر أو غير مباشر منويّ مقصود، وقرينة سياقية يتوسَّل من خلالها المتلقي إلى قصديَّة المتكلم (بُريِّك، ٢٠١٦، ص ١٥-١٦).

وجلاء قصديَّة التواصل معتمدة على جملة من الأسس كالصدق ،والإفادة، والتضامّ، والإبانة، والمواءمة، فإنْ داخل قصدَ المتكلم غموضٌ كلّي أو جزئيّ، فإنه ناتج من فقدان بعض هذه الأسس السالفة، فحينئذٍ يلتجئ المخاطب إلى التأويل التداولي، مستندًا على قرينتي السياق المقالية والمقامية (المرجع السابق، ص ١٦-١٧).

وقد بذل النحويون جهدًا عظيمًا لاكتشاف النظام النحوي الذي يقوم عليه تنظيم الخطاب العربي، وقد انطلق بعضهم في تأسيس بعض ظواهره نحو المحادثة والتخاطب، ومن مقولات تنظيم الخطاب الجرايسية Gricean Maxims مقولة الكمِّ التي يتوافق مبدآه (الإخبار بقدر المطلوب، وعدم الإخبار بأكثر مما هو مطلوب) مع مبدأ الجهد الأقل، وقد تتعارض تلك المقولة مع مقولة الطريقة التي تقتضي

(٢) تقدّم أن أنماط مبدأ الجهد الأقل في كتاب سيبويه كثيرة، يمكن إرجاعها إلى أربعة مقاييس. وسينتُقى منها - في هذا المحور- معيار كثرة الاستعمال التي تؤدي إلى التماس الخفة بالحذف، والشواهد التي يمثَّل بها من الكتاب سوف تدور حول هذا المعيار المقيّد في التراكيب النحوية؛ لكون جانب التداولية أظهر في هذا المستوى، وأليق بهذا المعيار المختار.

الوضوح، وفي الممارسة الخطابية تسلك سبيل الموازنة بين توفير الجهد ومراعاة الإيضاح، ويكون الميل في مبدأ الجهد الأقل نحو الاختصار عن طريق الأضمرة، والحذف، وأساليب الإيجاز الأخرى من غير إلباس وإخلال بالمعنى المروم (كولماس، ٢٠٠٠، ٣٠٤-٣٠٥).

والناظر في كتاب سيبويه يجد أنه لا يدرس اللغة معزولة عن مستعمليها، وإنما يدرسها بأبعادها الخارجية المتصلة بها من رعاية قصدية المتلفّظ وأحوال المخاطبين من أجل تفهّم النظام التواصلي للسان العرب (الخالدي، ٢٠٠٦، ص ١١-١٢)، ومما يؤكد هذا الزعم ورود هذا المعيار المنتقى المتصل بالمجال التداولي في (الكتاب)، وليس أدلّ على ذلك من سلوكه الطرائق التي يؤوّل بها توصّل المخاطب إلى قصدية المتكلم، ولاسيما في التراكيب التي حُذف منها أحد مكوناتها، وقد ظهرت أغراض مبدأ الجهد الأقل التداولية عنده على المستوى التركيبي في أسلوب الحذف الذي يوافق مبدأي مقولة الكم الجرايسية.

ومن تلك النماذج التي مثلت هذا المعيار "ما كثر استعماله، خفّ على الألسنة؛ لكثرة تداوله" (ابن يعيش، ٢٠٠١، ١/ ١٦٥)، ما سيأتي إيراده موزعّة على الأفعال والأسماء والحروف:

في الفعل :

- الفعل المضمَر المتروك إظهاره في الأمر والنهي والتحذير، ومن ذلك: رأسَه والحائطَ، كأنّه قال: خَلِّ أو دَع رأسَه والحائط. وقولهم: شأنك والحج، كأنه قال: عليك شأنَك مع الحجّ. وقولهم: امرَأً ونفسَه، كأنّه قال: دَع امرَأً مع نفسه. ومثل ذلك: أهلَك والليلَ، كأنّه قال: بادِر أهلَك قبل الليل، وإنّما المعنى أن يحذّره أن يدركَه الليلُ. وقولهم: رأسَك والحائطَ وهو يحذّره، كأنّه قال: اتّقِ رأسَك والحائطَ (سيبويه، ١٩٨٨، ١/ ٢٧٣-٢٧٥). يقول سيبويه (١٩٨٨): "وإنّما حذفوا الفعلَ في هذه الأشياءِ حين ثنَّوا لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يرون من الحال، ولما جرى من الذكر، وصار المفعول الأوّل بدلًا من اللفظ بالفعل"(١/ ٢٧٥). فسيبويه يحمل هذه المحذوفات تقليلا للجهد المبذول على التأويل التداولي في نوعه الذي يسمى (بالتكميل)، المعتمد على السياق الحالي للوصول إلى قصد المتكلم وعلى دلالة جريان الذكر، ومن جهة أخرى يتحقق التكميل في البعد التركيبي دون المستوى الدلالي (بُريِّك، ٢٠١٦، ص ٢٠).

فالحذف منتشر بين مستعملي اللغات؛ لكونهم يتحدّثون بالمتعارَف وبطريقة أقلّ جهدا، وينجزون مع ذلك خطابا مرادا، والمؤشّر السياقي هو الدالّ على تلك النواقص والمقدّرات في الجمل، والمتكلم هنا لم ينطق جملا تامّة، اتّكاءً منه على ما يقتضيه المقام من تأويلات في تتمة المكونات التركيبية (المسدي، ١٩٨٦، ٣٣٢)، وهنا أشار سيبويه إلى بعض القرائن السياقية القائمة على المدركات الحسّية وهي الرؤية البصرية كما يقول: (استغناءً بما يرون من الحال).

- الفعل المضمر المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي، ومن ذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعِدًا، كأنه قال: أخذته بدرهم فزاد الثمنُ صاعدًا، أو فذَهبَ صاعدًا، وإنما حذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم إياه (سيبويه، ١٩٨٨، ١/ ٢٩٠)، ومن ذلك أيضا: يا عبدَ الله، "حذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا، أريدُ عبدَ الله، فحذَف (أُريدُ) وصارت (يا) بدلًا منها، لأنّك إذا قلت: يا فلانُ، علم أنك تريده" (المرجع السابق، ١/ ٢٩١)، وسلك سيبويه في هذه التقديرات الافتراضية التي لا يُتلفَّظ بها في الكلام مسلك التأويل التوسيعي المقنّن بدلالة السياق المقامي مع افتراض معرفة مسبقة بقصدية التخاطب، وهو - أي التوسيع- يتحقق في الدلالة الافتراضية التي لا يجري ذكرها في اللسان (بُريِّك، ٢٠١٦، ص ٢٦). فقوله: (علم أنك تريده) يلمح به إلى دراية المتكلم وتشارك المخاطب في علمه.

واتخذ مفهوم (القصدية) عند سيبويه منحيَين اثنين: القصد بمعنى الإرادة كما في هذا المثال، والقصد بمفهوم المعنى كما في بعض الأمثلة السابقة والآتية (علم المخاطب بما يعنيه المتكلم)، فالأول المراد به أنّ المتكلم لا يستطيع قصد شيء إن كان فاقد الإرادة، فالأفعال تابعة للقصود الباطنة لدى قائلها، وإن كان كذلك فالقصد بهذا المفهوم مؤثر في إنجاز الأفعال اللغوية وما يتبعها من تأويلات لدى المتلقي. والآخر المراد به معرفة مقصد المرسِل من خطابه وما يعنيه لا

معرفة المعاني الموضوعة إزاءَ الألفاظ في اللغة (الشهري، ٢٠٠٣، ١٨٩، ١٩١).

– ما يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم وصيرورته بمنزلة المثَل، ومن ذلك قولك: هذا ولا زَعَماتِك، أي: ولا أَتوهَّمُ زَعَماتِك. "ولم يَذكر: ولا أتوَهَّمُ زَعَماتِك؛ لكثرة استعمالهم إيَّاه، ولاستدلاله مما يَرى من حاله أنَّه ينهاه عن زَعمه" (سيبويه، ١٩٨٨، ١/ ٢٨٠). "ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: (انتهوا خيرًا لكم) و(وراءَك أوسعَ لك) و(حسبُك خيرًا لك)، إذا كنت تأمر، وإنما نصبت خيرا لك وأوسع لك؛ لأنك حين قلت: (انته) فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر... وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: انته، فصار بدلًا من قوله: ائت خيرا لك، وادخل فيما هو خير لك" (المرجع السابق، ١/ ٢٨٢-٢٨٤). كأنّ سيبويه يريد بهذا النص أن يقول: إن المخاطب يفهم مما يصطحب الخطابَ من أحوال أمر ونهي أنه هو المؤدّي إلى حذف تلك العناصر الفعلية من هذه التراكيب، ويستطيع أن يصل إليها من دون تكلّف. والتأويل التداولي هنا قائم على (التوسيع)، ويحدّد السياقُ العنصرَ الغائب دلاليًّا فحسب، وأما في المستوى النحوي فيُحدّد اصطناعًا وافتراضًا؛ لكون هذه التراكيب تجري مجرى الأمثال، فالحذف فيها حذف واجب، وهو ما يعبّر عنه سيبويه أحيانا بقوله: "فهذا تمثيل ولا يتكلَّم به" (المرجع السابق، ١-٣١٢)[٣].

– إضمار ما يقع مُظهَرًا طلبًا للخفة، ومن ذلك قولك: إذا كان غدٌ فأْتني. "والمعنى أنَّه لقى رجلا فقال له: إذا كان ما نحن عليه من السَّلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأْتني، ولكنَّهم أَضمروا استخفافًا، لكثرةِ (كان) في كلامهم... وحذفوا كما قالوا: حينئذٍ الآن، وإنما يريد: حينئذ واسمع إلى الآن... وإنَّما أضمرُوا ما كان يقَع مُظهَرًا استخفافًا؛ ولأنّ المخاطَب يعلم ما يعنى، فجرى بمنزلة المثل" (المرجع السابق، ١/ ٢٢٤). فهذه من الأمثلة التي ساقها سيبويه لاعتماد المخاطب على دلالة الحال في تأويله لكلام الملقِي، ويكمل تلك التراكيب بناءً على القرائن الحالية المحيطة بدلالة المقال، وهو يعلم عند النطق بمثل قولهم: (إذا كان غدٌ فأْتني) إنما يقصد: إذا كان ما نحن عليه من السَّلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأتني، فالمتكلم حين حذف بعض العناصر افترض أنّ المتلقي على علم بالمعنى الموجّه به، وذلك على حدّ تعبير سيبويه: (لأنّ المخاطَب يَعلَم ما يعني)، وتوضيح عناصر السياق في هذا المثال على الشكل الآتي:

المرسِل: الذي لَقِي.

المتلقّي: الرجل المَلْقِيّ.

الحضور: لا يوجد، يمكن أن يُفترض في غير هذا المثال، "وذلك قولك، إذا رأيت رجلا متوجهًا وجهة الحاج، قاصدًا في هيئة الحاج، فقلت: مكةَ وربِّ الكعبة. حيث ذكرتَ أنه يريد مكة، كأنك قلت: يريد مكةَ والله" (المرجع السابق، ١/ ٢٥٧)، ويُفترض أن الحاضرين هم الناس الذين يهلِّلون معه أو يكبِّرون، فهم مساهمون بحضورهم في تخصيص الفعل الكلامي.

الموضوع: إتيان المخاطَب غدًا.

المقام: زمان الحدث التواصلي (آنيّ ومستقبلي)، والعلاقات الفيزيائية بين الطرفين: (بقاؤهما في حال السلامة أو البلاء).

القناة: كلام (إذا كان غدٌ فأتني).

النظام: الحذف.

شكل الرسالة: المواعدة.

الغرض (قُصود المتفاعلَين وما نتج عنها من فعل تواصلي): التماس الخفة؛ لكثرة مجيء الكينونة فعلا وبعدها مضمرَاتٌ تُدرَك من خلال السياق التواصلي (مقبول، ٢٠١٧، ص ٧٥٦).

– حذف الفعل اكتفاءً بالعِلم ولدلالة سياق الحال، ومن ذلك: "أن ترى رجلا قد أوقع أمرًا أو تعرض له فتقول: متعرِّضا لعَنَنٍ لم يَعْنِه، أي دنا من هذا الأمر متعرّضًا لعَنَنٍ لم يَعْنِه، وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال. ومثله: بيعَ الملَطَى لا عهد ولا عقد، وذلك إن كنت في حال مساومة وحال بيع، فتدع (أبايعك) استغناءً لما فيه من الحال. ومثله: (مواعيدَ عُرْقوبٍ أخاه بيثربِ)، كأنه قال: واعدْتَنى مواعيدَ عُرْقوبٍ أخاه، ولكنه ترك (واعدْتَنى) استغناءً بما هو فيه من ذكر الخُلْف، واكتفاءً بعلم من يعني بما كان بينهما قبل ذلك"

(٣) وقد يقول أحيانا: "وإن لم يستعمل في الكلام". انظر: المرجع نفسه، ١/ ٣٥٣، ٣٧٤.

(سيبويه، ١٩٨٨، ١/ ٢٧٢). وقولهم: "تالله رجلا، وسبحان الله رجلا، وإنما أراد: تالله ما رأيت رجلا، ولكنه يترك الإظهار استغناء؛ لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضع إنما يضمر فيه هذا الفعل، لكثرة استعمالهم إياه" (المرجع السابق، ٢/ ٢٩٣-٢٩٤). فلكون المخاطب مدرِكًا لملابسات الحدَث اكتفى المتكلم بجزء من الكلام، وأبقى الجزء الآخر يكمله المتلقي اتّكالًا على عِلميّة المخاطَب بما يعايشه ويشاهده، فالمحيط التخاطبي يفسّر تلك الأفعال المحذوفة، معوّلًا على الافتراضات المسبقة المشتركة بين المتكلم والمخاطب، وبيان ذلك في المثالين الأول والثاني:

السياق اللساني (المقالي): متعرّضًا لعَنَنٍ لم يَعنه، بيعَ المَلَطَى لا عهد ولا عقد.

السياق الحالي (المقامي): شخص قد أوقع أمرًا أو تعرّض له، شخصان في حالة مماكسة أثناء البيع.

وضعية الطرفين (المتكلم والمخاطب): حضور المتكلم وقربه ورؤية الحدث بالعين (التواصل البصري)، والممارسة العملية التواصلية بالمساومة وتلاقي الطرفين وحضورهما (التواصل البصري والسمعي، قد يدخل فيه التواصل اللمسي إذا مسّ أحد الطرفين المعروضَ للبيع، أو التواصل الذَّوقي إن كان المعروض مما يُتذوَّق) (الدنيناوي، ٢٠١٥، ص ١١٥ – ١١٧).

التقدير: دنا من هذا الأمر متعرّضًا، أبايعك بَيعةً لا رجوع فيها.

الغرض التداولي لمبدأ الجهد الأقل في المخاطبة: الاستغناء بما هو معلوم لدى المخاطب، والاكتفاء بالمتعارف بين الطرفين؛ لكثرة تداولية ذلك السياق المقالي.

في الاسم :

– حذف خبر (لولا)، ومن ذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا، ولولا القتال لكان كذا وكذا، فكأنه قيل: لولا عبد الله كان بذلك المكان أو لولا عبد الله حاضر، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، فحذفت الخبر من هذا الأسلوب حيث كثر استعمال العرب إياه في كلامهم ولدراية المخاطب بأن ثَمّ محذوفًا معهودًا (سيبويه، ١٩٨٨، ٢/ ١٢٩)، "كما قالوا: لو أن زيدا هنا، وإنما يريدون: لكان كذا وكذا. وقولهم: ليس أحدٌ أي ليس هنا أحدٌ. فكل ذلك حُذف تخفيفا، واستغناء بعلم المخاطَب بما يعني" (المرجع السابق، ٢/ ٣٤٦). وهذا التأويل أيضا محمول على آلية (التكميل)، فيقدَّر المحذوف تيسيرا ورُكونًا للجهد الأقل على المستوى التركيبي، ويلجأ المخاطب إلى التكميل في الجمل التي تحوي على حذف جائز، ولا يتمّ مدلولها إلا بإتمام محذوفاتها، وحصل الحذف هنا لجوءًا إلى المعرفة المشتركة بين أصحاب اللغة أن في مثل هذه التراكيب يكثر الحذف، ولجوءًا إلى دور السياق المقالي، وكما قال سيبويه في موضع آخر: "استغناءً بما في صدورهم من علمه، وبعلم المخاطب؛ لأنّ المخاطَب قد علم ما يعني" (المرجع السابق، ١/ ٣٩٣).

– حذف اسم (لا) النافية للجنس، " كما تقول: لا عليكَ، وقد عَرَفَ المخاطبُ ما تعنى، أنّه لا بأْسَ عليك، ولا ضَرَّ عليك، ولكنَّه حُذِف لكثرة هذا في كلامهم، ولا يكون هذا في غير (عليك)" (المرجع السابق، ١/ ٢٢٤؛ ٢/ ٢٩٥)، وعلى المستوى النحوي الجملة غير تامّة (لا عليك)، إذ فيها حذف واحتيجت إلى تقدير، وعلى المستوى الدلالي لا تُعلِم عن نفي معنًى محدَّد، بل ثَمَّة افتراضاتٌ مَطويَّة فيها لا تحدَّد إلا بدراسة الغرض الذي سيقت من أجله تلك الجملة على المستوى التداولي.

في الحروف:

– حذف واو القسم و(ربّ)، يقول: "ومن العرب من يقول: الله لأفعلنَّ، وذلك أنه أراد حرف الجر، وإياه نوى، فجاز حيثُ كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه، كما حذف (ربَّ)... وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم: لاهِ أبوك، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى، ليخففِّوا الحرف على اللسان، وذلك ينوون" (المرجع السابق، ٣/ ٤٩٨). وسيبويه كأنه يشير بهذا إلى أن السياق ليس هو كلّ النظرية التداولية، بل البنى اللغوية وكيفية تفاعلها مع المقاصد الدلالية والسياق المقالي هي التي تمثل منظومة تداولية متكاملة، وقول سيبويه: (وهم ينوونه، وذلك ينوون) يحمل مصطلحا تداوليا يفيد في هذه الأمثلة المذكورة قصد المتكلم القَسمَ والتقليل أو التكثير، لكنه استغنى بمعرفة المخاطب

بهذا الأسلوب عن ذكر الدوالّ التي تفيد تلك المعاني، ذاهبا إلى تقليل الجهد العِلاجي.

وبهذا يظهر أن سيبويه وجَّه مبدأ الجهد الأقل بأبعاد تداولية في المستوى التركيبي انطلاقًا من معطيات خارجَ اللغة، ويعوّل فيه إلى مقاصد المتكلم والمخاطب وما إلى ذلك من أغراض تخاطبية، وهذه الأغراض التداولية التي أومأ إليها سيبويه في (مبدأ الجهد الأقل) في النصوص السابقة في هذا المبحث، استثمرها عبد القاهر الجرجاني في نظرية النّظم انطلاقًا من كتابه، ومن أنظاره في هذا الصَّدَد: أنّ بعض المواضع الحذفُ فيه أبينُ من الذِّكر، والصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وعدم النطق أبلغ من النطق (الجرجاني، ١٩٩٢، ١/١٤٦)، ويذكر أيضًا أنَّ المتكلم قد يتوصل بدلائل المعاني على المعاني إلى مغزًى ومداركَ، فلو أراد البلوغ إلى تلك الدلائل المستبطنَة بالألفاظ لما وَسِعَته واحتاج المزيدَ منها لإفادتها (المرجع السابق، ١-٤٦٤)، ولا يمكن أن يتوصل المتكلم إلى المعاني بالمدلولات ويفيد المتلقي من غير الدوالّ، إلا إذا كان هذا السامع على درجة يكون فيها أسرعَ فهمًا لما يطرَح له، ولا يستجدّ له العلم عند سمعه للكلام، بل يكون على معرفة مشتركة بطرفِه الآخر المتكلم في ذلك السياق المتداوَل.

وفي ضوء تلك النماذج عند سيبويه يتبين أنَّ إدراك المتكلم بأن المخاطب على علم بقصديته وبالمعنى المراد، وذلك بالقرائن السياقية المحيطة بالتخاطب، هو ما يسوّغ مجيء الكلام مختزلًا محذوفًا مكثَّفًا بالمدلولات، تخفيفًا على الألسنة؛ لكثرة تداوله، وقد حاول (الكتاب) تفسير المظاهر التي تطرأ على البنى التركيبية، منوِّهًا بالجهاز التخاطبي الذي غدَا معيارًا ضابطًا لطاقة الاختزال أو الذِّكر في الكلام، واستنبط ما يُعرَف بمبدأ التناسب العكسيِّ بين الجانب اللساني المصرّح وعلم المخاطب بمضامين الرسالة الدلالية، وبموجب تلك القرائن الإيحائية تكون طاقة مبدأ الجهد الأقل ممكنة بقَدر ما يكون المتلقي مستشرفًا قصدية المتكلم (المسدي، ١٩٨٦، ٣٣٢).

خاتمة

هدف هذا البحث إلى معالجة مبدأ من مبادئ اللغات، ومنها العربية، ألا وهو مبدأ الجهد الأقل، فكشف أنماطه وأغراضه التداولية في كتاب سيبويه، وتوصّل إلى النتائج الآتية:

- يقع هذا المبدأ من الفكر النحوي القديم في منهج (التعليل)، بجنوح العربية إلى الخفة والفرار من الثقل، وأما موقعه في الدرس اللغوي الحديث فمرتبط في البحث عن خصائص اللغة وتطورها.
- تكيّف هذا المبدأ مع مظاهر لغوية متعددة بمستوياتها المختلفة، وأثبت تأثيره في مستعملي اللغة من إحداث تغيير في المكوّنات التركيبية لتوفير الجهد المبذول.
- الدراسات الحديثة لم تعتنِ بالتمثيل لهذا المبدأ بالمستوى النحوي، وكان معظم تمثيلهم للمستوى الصوتي، وقد يتداخل معه المستوى الصرفي.
- تنميط هذا المبدأ في كتابه سيبويه راجع إلى معايير أربعة (معيار صوتي، ومعيار استعمالي، ومعيار طولي، ومعيار ذهني افتراضي).
- التأويل التداولي في كتاب سيبويه في ظواهر الحذف والتخفيف بناءً على كثرة الاستعمال، مردّه إلى مبدأي (التكميل) و(التوسيع)، ولكلّ منهما شواهدهما في (الكتاب).
- الأغراض التداولية لمبدأ الجهد الأقل في كتاب سيبويه، كانت مقترنة بالقرائن السياقية المقامية غير اللغوية المعينة في تحديد القصدية، كقرينة حواسّ المتكلم، وعلاقة المتكلم بالمخاطب، وقصدية المتكلم، وعلم المخاطب بدلالة الحال، والحالة النفسية للمتكلم.

وبعد، فكلّ بحث يصِل بعد مزاولة الموضوع إلى توصياتٍ يُظنّ استجلابُها في الحقل المعرفي، وحاصلها ما يأتي:

- توسيع مباحثة المستوى التداولي في كتاب سيبويه.
- العناية بمبدأ الجهد الأقل على المستوى التركيبي في الدراسات التداولية.
- استظهار ملامح كثرة الاستعمال، ثم سلوك الجهد الأقل بالحذف ونحوه في محادثات وسائل التواصل.

المصادر والمراجع

أولًا: المراجع العربية

أنيس، إبراهيم. (١٩٧٥). *الأصوات اللغوية*، (ط٥). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

أنيس، إبراهيم. (١٩٩٦). *من أسرار اللغة*، (ط٣). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

البار، ابتهال محمد. (٢٠١٤). *مظاهر نظرية التحويل عند تشومسكي في الدرس النحوس العربي دراسة نظرية تحليلية*. إربد: عالم الكتب الحديث.

بُريِّك، محروس. (٢٠١٦). التأويل التداولي في كتاب سيبويه. *مجلة كلية دار العلوم*. جامعة القاهرة، ٧٨. ١٥-٤٦.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. (١٩٩٢). *دلائل الإعجاز*. (تحقيق: محمود شاكر)، (ط٣). القاهرة: مطبعة المدني.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د.ت). *الخصائص*. (تحقيق: محمد علي النجار)، (ط٤). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (١٩٩٤م). *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، (تحقيق: علي النجدي وآخرَين)، (ط٢). القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

ابن الحاجب، عثمان بن أبي بكر. (١٩٨٢). *الإيضاح في شرح المفصل*، (تحقيق: موسى العليلي). بغداد: وزارة الأوقاف.

حسان، تمام. (٢٠٠٠). *الخلاصة النحوية*. القاهرة: عالم الكتب.

الخالدي، سارة. (٢٠٠٦). *أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه*. رسالة ماجستير (غير منشورة). الجامعة الأميركية، بيروت.

الخطيب، محمد عبد الفتاح. (٢٠٠٦). *ضوابط الفكر النحوي*. القاهرة: دار البصائر.

خير الله، وليد. (٢٠١٨). *الاقتصاد في العربية وموقعه من المقاصد اللغوية*. القاهرة: عالم الكتب.

الدنيناوي، حيدر. (٢٠١٥). *القصدية وأثرها في توجيه الأحكام النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري*. رسالة دكتوراه (غير منشورة). الجامعة المستنصرية، بغداد.

دي سوسير، فرديناند. (١٩٨٥). *دروس في الألسنية العامة*، (ترجمة: صالح القرمادي وآخرَين). تونس: الدار العربية للكتاب.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. (١٩٨٩). *الإيضاح في علل النحو*، (تحقيق: مازن المبارك)، (ط٣). بيروت: دار النفائس.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (١٩٨٨). *الكتاب*، (ط٣). القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله. (٢٠٠٨). *شرح الكتاب*، (تحقيق: أحمد مهدلي وعلي سيد). بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر. (١٩٨٧). *الأشباه والنظائر في النحو*، (تحقيق: عبدالإله نبهان وآخرِين). دمشق: مجمع اللغة العربية.

الشهري، عبد الهادي بن ظافر. (٢٠٠٣). *إستراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية*. بيروت: دار الكتاب الجديد.

عبد التواب، رمضان. (١٩٩٧). *التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه*، (ط٣). القاهرة: مكتبة الخانجي.

عبد اللطيف، محمد حماسة. (٢٠٠٣). *بناء الجملة العربية*. القاهرة: دار الغريب.

عسيري، سامية معمِّس. (٢٠١٩). ظاهرة الجهد الأقل: دراسة تطبيقية. *مجلة البحث العلمي في الآداب*. جامعة عين شمس، ٢٠، ٢٣٨-٢٦١.

عمر، أحمد مختار. (١٩٩٧). *دراسة الصوت اللغوي*. القاهرة: عالم الكتب.

غزاوي، نجيب. (١٩٨١). في الاقتصاد اللغوي. *مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية*، ٤، ١١-١٥.

قباوة، فخر الدين. (٢٠٠١). *الاقتصاد اللغوي*. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

كولماس، فلوريان. (٢٠٠٠). *اللغة والاقتصاد*، (ترجمة: أحمد عوض). الكويت: عالم المعرفة.

ابن مالك، محمد بن محمد. (١٩٨٢). *شرح الكافية الشافية*، (تحقيق: عبدالمنعم هريدي). مكة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

المسدّي، عبد السلام. (١٩٨٦). *التفكير اللساني في الحضارة العربية*، (ط٢). تونس: الدار العربية للكتاب.

مقبول، إدريس. (٢٠١٧). *مركزية كتاب سيبويه في الثقافة العربية: العناية بالخلف (مدخل لتداوليات كتاب سيبويه)*. تطوان: مطبعة الهداية.

الملخ، حسن. (٢٠٠٠). *نظرية التعليل في النحو العربي*. عَمّان: دار الشروق.

المهَيري، عبد القادر. (١٩٩٣). *نظرات في التراث اللغوي العربي*. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

النجار، لطيفة. (٢٠١٢). *منزلة المعنى في النحو العربي*. القاهرة: دار العالم العربي.

ابن الوراق، محمد بن عبد الله. (١٩٩٩). *علل النحو*، (تحقيق: محمود الدرويش). الرياض: مكتبة الرشد.

يعقوب، إميل بديع. (١٩٩٢). *الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي*. بيروت: دار الجيل.

ابن يعيش، يعيش بن علي. (٢٠٠١). *شرح المفصَّل*، (تحقيق: إميل يعقوب). بيروت: دار الكتب العلمية.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Boersma, P. (1998). Functional phonology. Formalizing the interactions between articulatory and perceptual drives. The Hague: Holland Academic Graphics/IFOTT.

Carston, R. (2005). Relevance Theory, Grice, and the neo-Griceans: A response to Laurence Horn's "Current issues in neo-Gricean pragmatics". International Pragmatics. 2(3), 303-319.

Horn, L. R. (1984). Toward a New Taxonomy for Pragmatic Inference: Q-based and R-based Implicature. In: Schiffrin, D. (ed.), Meaning, Form and Use in Context (GURT '84), 11-42. Washington: Georgetown University Press.

Horn, L. R. & Ward, G. (Eds.) (2006). The Handbook of Pragmatics. Malden: Blackwell Publishing.

Kul , M. (2007) . The Principle of Least Effort within the Hierarchy of Linguistic Preferences: External Evidence from English. (Unpublished Doctoral dissertation, University of Adam Mickiewicz, Poznan, Poland). Retrieved from https://repozytorium.amu.edu.pl/bitstream/10593/14724/1/phd%20thesis.pdf

Martinet, A. (1962). A Functional View of Language. Oxford: Clarendon Press.

Trnka, Bohumil. (1936). "General laws of phonemic combinations". In Fried Vilem (ed.) (1982). Selected papers in structural linguistics. Contributions to English and general linguistics written in the years 1928-1978. Berlin: Mouton Publishers. 113-119.

Whitney W.D. (1877). "The Principle of Economy as a Phonetic Force". In Transactions of the American Philological Association (1869-1896), Vol. 8 (1877), pp. 123-134. The Johns Hopkins University Press. Retrieved from: https://www.jstor.org/stable/pdf/2935726.pdf

Zipf, G. K. (1949). Human Behavior and the Principle of Least Effort: An Introduction to Human Ecology. Cambridge: Addison-Wesley Press, Inc.